

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد ادريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

الحكومة ما سمعناش في إطار جدول الأعمال الذي أحييت به بالنسبة لهذه الجلسة، واللي كما يعلم الجميع تنظم أشغاله مق تضييات الفصل 56 من الدستور، والتي تحيل على المقتضيات 109 و110 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين فيما يتعلق ببرمجة جدول الأعمال وترتيب نقاط جدول الأعمال.

في الترتيب الذي توصلت به الحكومة، النقطة الأولى في جدول الأعمال هي مناقشة مشروع القانون رقم 26.09 المعلق بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة، وهو الأمر الذي استدعى حضور الوزير المسؤول على القطاع والوزير الذي تتبع هذا المشروع في الجلسة، لذلك احنا باغين نعرفو هل تغير جدول الأعمال؟ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أخواتي، إخواني،

احنا في الفريق الاستقلالي، وأعتقد أن هناك عدد من رؤساء الفرق إن لم أقل الجميع يشاطرونني الرأي على أنه مشروع القانون الذي أشار إليه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان كان مبرمج في الجلسة العامة في الأسبوع المنصرم، وقد تم تأجيله، وكذلك لم يسبق قط أن قضت أو تناقشت أو تداولت ندوة الرؤساء بخصوص تأجيل هذا المقترح، ولا حق للمكتب طبقا لمقتضيات المادة 274 أن توجل مشروع قانون قد تمت مناقشته، وأعد تقرير بشأنه، ووزع على جميع المستشارين.

وبالتالي نود من المكتب أن ينورنا ما هو المستجد من أجل تأخير أو تأجيل أو إعادة، كما سمعنا في الكواليس، وسمعنا في الكواليس وهذا مخالف للنظام الداخلي أن هذا النص سيرجع إلى اللجنة، هذا فيه حرق

## محضر الجلسة رقم 709

التاريخ: الإثنين فاتح رجب 1431 (14 يونيو 2010)

الرئاسة: المستشار السيد محمّد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 16.07 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بتاريخ 28 من جمادى الثانية 1337 الموافق ل 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية؛

- مشروع قانون رقم 19.07 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 موافق 23 نوفمبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري؛

- مشروع قانون رقم 22.07 يتعلق بالمناطق المحمية.

المستشار السيد محمّد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 16.07 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بتاريخ 28 من جمادى الثانية 1337 الموافق ل 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية؛

2- مشروع قانون رقم 19.07 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 موافق 23 نوفمبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

3- مشروع قانون رقم 22.07 يتعلق بالمناطق المحمية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

في سياق المناقشة الطويلة للمشروع الذي تقدمت به الحكومة، وعقب ذلك تجاوب وعلى الفور السادة رؤساء الفرق البرلمانية مشكورين مع هذه المبادرة، ووقعوا على الطلب الرامي إلى إحداث لجنة لتقصي الحقائق، ثم بعد ذلك شرعنا في عملية جمع التوقعات وفقا لما ينص عليه القانون في هذا الصدد.

ولما تبين لنا بأن التوجه بخصوص تعامل الفرق البرلمانية مع هذه المبادرة القاضية بإحداث لجنة لتقصي الحقائق، هو أنه هناك إجماع اتضح من خلال توقيع السادة رؤساء الفرق على هذه المبادرة، بدا لنا أن من الواجب أن نرفع طلبا إلى رئاسة المجلس نطلب من خلالها تجميد مناقشة هذا المشروع، مشروع قانون تحويل مكتب التسويق إلى شركة مساهمة، كي تتمكن استكمال عملية جمع التوقعات، وعملية جمع التوقعات مستمرة، وقد شارفت بلوغ سقف عدد الموقعين المطلوب الذي يشترطه القانون، ولذلك بدا لي أنه من المهم أن نطلع المجلس المحترم عن هذه المساعي كي تأخذونها في الحسبان عند جوابكم على الملاحظات التي أبدتها السيد الوزير والسيدان الرئيسان. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل.

#### السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

أنا ما عندي حتى ملاحظة، أنا لذي استفسار، أنا الملاحظات أسمعها الآن من السادة رؤساء الفرق، أنا عندي سؤال، الجلسة مبرجة فيها أربعة مشاريع قوانين، اليوم تتقولوا لنا ثلاثة، فلنسمع أولا واش كاين شي قرار ديال المكتب، ما عرفتش أنا واش كاين؟ إلى كاين يبلغو، وعاد نرتبو الأثر، أنا ما عرفتش هاذ التسابق، بل بلغونا ونكونو على قدم المساواة في المعطيات والمعلومات، ونرتبو النتائج بعد ذلك. أما ما سمعته الآن يفيد بأنه راه المكتب أحد قرار احنا ما في علمناش كحكومة، نرجوكم بلغونا بالضبط، أنا حتى حاجة ما رسمية الآن، حتى حاجة بالنسبة لي ما هي رسمية، أنا أرجو الرئاسة أن تبلغني واش بالفعل قررتكم مكتب أن جدول الأعمال إرجاء البت كما جاء، إرجاء البت في هذا المشروع، بلغونا هاذ الشيء وخليونا نبلغوكم كذلك موقفنا.

شكرا.

سافر للنظام الداخلي الذي يحكم بيننا، ولا نريد أن نؤسس الخروقات كعادات وتقاليد في هذا المجلس، الذي راكم تجربة مهمة جدا، ونحن نتطلع للأمام وتحسين السلوكيات وتحسين السليبات بدل تراكم السليبات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضلي أستاذة.

#### المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

هذه سابقة في الواقع لأنه تقرر في ندوة الرؤساء جدولة 4 مشاريع قوانين في هذه الجلسة الخاصة بالتشريع، وتفاجأنا الآن أولا بقراءة ثلاثة مشاريع فقط، فالمكتب يجب أن يشرح لنا أولا أسباب هذا التأجيل، ثانيا هو فيه خرق للقانون، والمكتب ليست من صلاحياته ولا من اختصاصاته أن يؤجل مشروع ما، يمكنه أن يبرمج وي طرح للنقاش في إطار ندوة الرؤساء، ولكن ما دام كان الاتفاق على الجدولة وعلى البرنامج، فلا يصح للمكتب أن يأخذ قرارات ليست من اختصاصاته، وبالتالي أولا ننتظر الشرح، ثانيا ننتظر باش يتراجع المكتب على هذا القرار، وأن لا يأخذ في المستقبل قرارات مثل هذا النوع. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

أعتقد أننا في فريق الأصالة والمعاصرة معنيون بالإدلاء ببعض التوضيحات المرتبطة بالموضوع الذي أثاره السيد الوزير المحترم في إطار نقطة نظام، والذي أثير في مداخلتي الزميلة رئيسة فريق والزميل رئيس الفريق الاستقلالي.

كما في علمكم سبق لفريق الأصالة والمعاصرة قبل حوالي أسبوع، وبعد الانتهاء من مناقشة التعديلات المرتبطة بمشروع قانون تحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة في إطار لجنة المالية، أن تقدم بمبادرة تقضي بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق بشأن تدبير وتسيير مكتب التسويق والتصدير في ضوء ما عايناه وشاهدناه من ملاحظات

## السيد رئيس الجلسة:

إذا خليتوني نتكلم يمكن لي أن أشرح، هو طبعا القرار ديال المكتب بإرجاء هذا القانون إلى جلسة مقبلة، معنا الجلسة المقبلة هي ممكن تكون غدا أو الأسبوع المقبل فقط لا غير، وانتهى الموضوع، لأن احنا كنعرفو بأنه لا علاقة للجنة تقصي الحقائق مع هذا القانون، كل في طريقه، تفضل السيد الوزير.

## السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

أنا من بعد هذا التوضيح، وغير باش الحكومة يكون تعاملها مؤسستاتي مع هذه القبة المحترمة ومع هذا المجلس المحترم، الجلسات العامة وجدول الأعمال يرتبه الدستور ولا شيء يرقى فوق الدستور، الدستور في الفصل 56 وضح، الفصل 56: "يضع كل من مكنتي المجلسين جدول أعماله، ويتضمن هذا المجلس بالأسبقية وفق الترتيب الذي تحده الحكومة" راه بزاف، وفق الترتيب الذي تحده الحكومة، ولا يحدده أية مؤسسة أخرى كيفما كانت.

مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة ثم اقتراحات القوانين التي تقبلها الحكومة، ماشي مقترحات القوانين راه عندنا مقترحات، مقترحات القوانين التي تقبلها الحكومة، وماشى عبثا، جاء الدستور وأصر في الفصل 56 منه أن الجلسات العامة جدول الأعمال ديالها يستحيل أن يخرج عن النقطتين، وإلا غدا أو بعد غدا يمكن ينوض أي واحد ويحجب لنا أي بيان أو أي بلاغ ويقراه ولا أحد يعلم به، لذلك دستور المملكة عندما أوضح ألا يخرج جدول الأعمال ديال جلسات الغرفتين -أي ديال البرلمان- عن الأسئلة وعن مناقشة مشاريع القوانين ومقترحات القوانين، فدستور المملكة كان يهدف للحفاظ على قوة المؤسسات وعلى أن تكون العلاقات واضحة في المؤسسات.

تأكيدا للفصل 56، جات، السيد الرئيس، 109 و110 في النظام الداخلي، آش تتقول 109 "يتكون جدول أعمال الجلسة مما يلي:

1- المشاريع أو المقترحات؛

2- الأسئلة الشفوية في الجلسة الأسبوعية ليوم الثلاثاء، وتدارت

واحد اللازمة، آش في هذه اللازمة؟ كل ذلك ضمن مقتضيات

الشروط المقررة في الفصل 56 من الدستور.

زعما هاذ الدستور آش تيقول؟ تتلوها 3 أو 4 زادها المشرع اللي هو مجلس المستشارين اللي صاوب هذا النظام الداخلي، آش زاد في 3 و4، إخبار المجلس من لدن المكتب بما ورد عليه من مراسلات، الشغل اللي تبدير الأمين، لم يتطرق له الدستور وقال خصو يكون، زادو مجلس المستشارين وأجازوه المجلس الدستوري، معنا أنه إلى حدود الساعة نحن في القانون، آش تنديرو، حتى عندما يقرأ الأمين شيئا، ففي ظل الدستور وفي ظل القانون.

4- القضايا الأخرى المعروضة من لدن مكتب مجلس المستشارين،

هذه خارجها يحق للحكومة أن تنسحب غدا من أي مشاركة في

الإخلال بالدستور أو بالنظام الداخلي وأمام أي حاجة كتحرّمها من تطبيق الدستور أو النظام الداخلي.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أضيف بأن هناك رسالة مشات للوزير الأول في هذا الصدد.

## السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

تمشي، دابا راه احنا... السيد الوزير الأول، أجيونا بالدستور أكثر من الرسائل، راه هكذا خصو يكون مجلس المستشارين ومجلس النواب، اجعلونا نتحاور ونتناقش ونسمعو بعضنا البعض، راه صعب وهاذ الشئ اللي تيعدم حتى الحيوية في البرلمان ديالنا.

إلى اسمحتو، السيد الرئيس، أنا بغيت نقول لكم أن إرجاء البت في مشروع القانون، ولو قلت لي الحكومة، في النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين، الباب الثالث، تسجيل القضايا في جدول الأعمال، تسجيل -في 218- مشاريع ومقترحات القوانين في جدول الأعمال مال طبقا لمقتضيات المادة 109 و110 التي تحيل على 56 من الدستور.

في 220، الحالة اللي احنا كنتناكرو فيها الآن، في 220 إذا

طلبت الحكومة، ماشي إذا طلب رئيس فريق، ماشي إذا طلب

المكتب، طلبت الحكومة طبقا للفصل 56 من الدستور تغيير جدول

الأعمال، تغيير جدول الأعمال لا حق لأي كان في تغييره، إلا طلب

الحكومة بزيادة أو نقص أو تبديل، فإن الرئيس يطلع مكتب المجلس

على ذلك فورا ليتخذ قراراته.

## السيد رئيس الجلسة

شكرا السيد الوزير، إذا اسمحتي، السيد الوزير، الرسالة وصلت.

## السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

خليبي نكمل، السيد الرئيس، ولا غادي ننسحب ونخرجو، لا يوجد في القانون ما يمنعني.

### السيد رئيس الجلسة:

انسحب أسيدي، مالك، وغادي تعطينا دروس، نصف ساعة غادي تعطينا دروس.

أرفع الجلسة لخمس دقائق.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نستأنف الجلسة التشريعية، بالنسبة للقانون الذي تكلم عنه السيد الوزير فقد أرحى للمرة المقبلة، ممكن غدا، إن شاء الله، سيناقتش في ندوة الرؤساء، وإلى اتفقنا عليه في ندوة الرؤساء غادي يمكن لو يتبرمج غدا، إن شاء الله، في جلسة تشريعية استثنائية بعد الأسئلة الشفهية، شكرا.

إذن نستهل هذه الجلسة بالدراسة وال تصويت على مشروع قانون... تفضل السيد الوزير.

## السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل تجاوز بهذا الشكل ما يمكن يكون إلا محمود، خاصة إلى حرصنا أن يكون النقاش بيننا، مزيان يكون نقاش، كل مبادرة احنا كنعتهرو كل مبادرة من أي فريق ومن أي لجنة ومن المكتب، كيفما كانت طبيعة هذه المبادرة اللي غادي تولد حوار حقيقي داخل هذه المؤسسة، حوار اللي يم كن يخلق جو ديال الحضور وديال التعبئة وديال كذا، حتى لا يمل الذي يقوم بواجبه.

لذلك، ما يمكن لنا إلا أن ننخرط كحكومة ونساهم في تطوير عمل هذه المؤسسة البرلمانية، ولنا موعد، إن شاء الله، مادام الأمر يتعلق باجتماع المكتب وندوة الرؤساء، وندوة الرؤساء مما لا شك فيه أنكم ستستعدوننا لها لأن النظام الداخلي يطرح أن تحضر الحكومة ندوة الرؤساء حتى لا نثقل عليكم بمناقشاتنا القانونية.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 16.07 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بتاريخ 28 من جمادى

الثانية 1337 (31 مارس 1919). بمثابة مدونة التجارة البحرية،

الحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

الكلمة للحكومة لتقدم المشروع.

## السيد عبد اللطيف معزوز، وزير التجارة الخارجية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقدم لكم، نيابة عن زميلي وزير الفلاحة والصيد

البحري، في إطار قراءة ثانية مشروع القانون رقم 16.07 المغير

والمتم للظهير الشريف بمثابة مدونة التجارة البحرية، والذي سبق

لمجلسكم الموقر أن صادق عليه بالإجماع بتاريخ 23 يونيو 2009.

وللتذكير، فهذا المشروع يهدف إلى ملاءمة التشريع الوطني مع

مقتضيات الاتفاقيات الدولية في مجال تكوين رجال البحر وسلامة

الملاحة البحرية مع أخذ تطور الأسطول المغربي بعين الاعتبار، وبعد

عرضه على مجلس النواب تم إدخال تعديلات طفيفة، تمثلت على

الخصوص في الملاءمة مع القانون الأصلي وتدقيق بعض المقتضيات

والمصطلحات.

كانت تلکم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون

المحترمون، الخطوط العريضة لهذا المشروع، راجيا أن ينال موافقتكم

على غرار ما كان عليه الأمر داخل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية،

والتي أغنتم هذه المناسبة لأقدم لها خالص شكري، رئيسا وأعضاء على

تفهمهم وتجاوبهم مع المشروع.

والسلام.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة عن فرق الأغلبية، ما كاينش؟ إذن عن

فرق المعارضة.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع المحال على المجلس من

مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

المادة الأولى والمادة الثانية.. تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

غير هو كما في علمكم اتفقنا في ندوة الرؤساء باش ضروري من

قراءة التقرير من طرف إما المقرر أو، لا كاين التقرير ديال اللجنة، هاذ

التقرير اللي عندنا هنا، بالتلاوة ديالو باش يتسجل، اتفقنا باش يتقرا، هذا قرار ديال ندوة الرؤساء وديال المكتب.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن، ليس عندي مشكل، هل هناك تقرير؟ تفضل السيد المستشار، مقرر اللجنة طبعاً أو رئيس اللجنة، ليس هناك أحد، إذن مع الأسف الشديد.

نتنقل إلى التصويت على مواد المشروع المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

المادة الأولى والمادة الثانية:

الموافقون = إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 16.07 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بتاريخ 28 من جمادى الثانية 1337 الموافق ل 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية في إطار قراءة ثانية.

نتنقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 19.07 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.37.255 الصادر في 27 من شوال 1393 الموافق ل 23 نونبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب، إذن الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، تفضل السيد الوزير.

#### السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني كذلك أن أقدم لكم مشروع قانون رقم 19.07 يغير ويتم الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بتنظيم الصيد البحري، ويهدف هذا المشروع والمعروض على أنظاركم إلى منع استعمال الشبايبك العائمة والمنجرفة في الصيد لأنها غير انتقائية وتصطاد صغار السمك والتونة.

ويدخل هذا المنع في إطار وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية في مجال

حماية التنوع البيئي، ولاسيما الأنواع البحرية المهددة بالانقراض،

وسيكون تطبيق هذا المنع تدريجياً لتمكين المهنيين المعنيين من التحول نحو استعمال وسائل أكثر انتقائية.

كانت تلکم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، الخطوط العريضة لهذا المشروع، راجياً كذلك أن يلقي تجاوباً من قبلكم على غرار مع كان عليه الأمر داخل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وكذلك أغتتم هذه المناسبة لأقدم لها خالص الشكر، رئيساً وأعضاء، على التعامل الإيجابي مع مضمون وأهداف هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، إذن الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة، ليس هنا ك مقرر، إذن التقرير وزع، إذن الكلمة عن فرق الأغلبية:

#### المستشار السيد توفيق كميل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون رقم

19.07 المغير والمتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم

1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 الموافق ل 23

نوفمبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أهمية وحيوية قطاع الصيد البحري، والذي ينتظر منه المساهمة في تخفيف الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية وتوفير فرص الشغل وتنويع الصادرات والمداخيل.

ولقد راهنت بلادنا على تنمية القطاع من خلال مجموعة من

المخططات والبرامج، كان آخرها مخطط "هاليوتيس" الذي وضع

إستراتيجية واضحة المعالم للنهوض بأوضاع القطاع بكل مكوناته.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته اليوم من أجل

الحفاظ على التنوع البيولوجي بالبحر، بالنظر إلى الآثار السلبية التي

تتركها الشباك المستعملة في الصيد، لذا فإن تنزيل هذا المشروع يأتي في

هذا السياق الذي جاء به مخطط "هاليوتيس" من جهة، ومن جهة

أخرى انسجاماً مع الاتفاقية الدولية التي تنص على المحافظة على

حوتيات البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأطلسية

الحدادية، والتي وقعها المغرب وصادق عليها، بالإضافة إلى التزام المغرب

داخل اللجنة الدولية لمصايد سمك التونة في المحيط الأطلسي بالقضاء على الشباك العائمة المنجرفة في حدود 1 يناير 2012.

لهذا فإن منع واستيراد وصنع وحيازة وبيع هذه الشباك العائمة المنجرفة ستصبح ممنوعة في بلادنا من خلال هذا المشروع انسجاما مع الطابع الذي جاء به لأن التنصيص على العقوبات الجزرية من شأنها أن تحمي قطاع الصيد البحري، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتعطي لنص هذا المشروع المصادقية اللازمة عند مخالفة مقتضياته من طرف الأغيار.

السيد الرئيس،

لقد دعت جميع المنظمات الدولية والوطنية الغير الحكومية المتخصصة في مجال المحافظة على البيئة إلى مقاطعة جميع الموارد المصدرة من طرف الجهات المستعملة لهذه الشباك حفاظا على بيئتنا، التي انخرطت فيها بلادنا من خلال طرحها للحوار الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة.

لهذا فإننا نسجل داخل فرق الأغلبية مدى الاهتمام والالتزام الذي أبدته الحكومة من خلال المضي في مسيرة الإصلاح البنوية التي تنهجها بلادنا في جميع القطاعات الإستراتيجية والحيوية، وعلى الخصوص قطاع الفلاحة والصيد البحري.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا داخل فرق الأغلبية نثمن ونبارك تنزيل هذا المشروع، الذي يأتي في سياق ما سبق أن ذكرناه، مؤكداً لكم أننا سنصوت بالإيجاب عليه، وننخرط في كل مشروع يروم الحفاظ على ثروتنا الطبيعية ويقنن استعمالها، مطالبين في نفس الوقت بنهج إستراتيجية شمولية لتحديد التنمية في قطاع الصيد البحري، وتوفير شروط التنافسية لفائدة المستثمرين المغاربة في القطاع، والمساهمة في الرفع في قدرات وإمكانيات المصايد الوطنية، والرفع من مداخيلها وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للصيادين، مع العمل على عصنة وتحديث أساطيل الصيد وطرق تدبيرها عبر إشراك جميع الفاعلين في القطاع. كما أننا نطالبكم بالمناسبة إلى تشجيع الاستهلاك المحلي والوطني للأسماك بمختلف أنواعها، بتعميم بناء الأسواق الوطنية الخاصة بالأسماك

عبر كافة التراب الوطني لكي يستفيد جميع المغاربة من ثروهم السمكية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة عن فرق المعارضة، تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 19.07 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر من 27 شوال 1337 الموافق من 23 نونبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

السيد الرئيس،

يشكل قطاع الصيد البحري أحد القطاعات المهمة والحيوية في بلادنا، والتي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص الشغل وتوزيع الصادرات الوطنية والرفع من نسبها، ولذلك كان لابد من وضع آليات للتدبير العقلاني والمسؤول للثروات البحرية الوطنية من أجل ضمان تجددها الطبيعي واستدامة استغلالها لصالح الأجيال المقبلة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف والغايات، جاء هذا المشروع قانون الذي سيمنع استعمال الشباك العائمة المنجرفة التي لا يخفى على أحد مدى خطورتها، بحيث تهدد بشكل كبير بعض الأصناف البحرية المهتدة بالانقراض، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالتوازنات البحرية.

كما أن هذا المشروع قانون قد جاء في سياق دولي، يطبعه تصاعد الاهتمام بالحفاظ على التنوع البيولوجي بالبحر، وهو ما ترجمه الحملة الإعلامية الكبرى التي تقوم بها المنظمات الغير الحكومية المختصة في البيئة من أجل مقاطعة المواد المصدرة من طرف الدول المستعملة للشباك

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، هل هناك كلمة من النقابات؟  
تفضل السيد المستشار.

## المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار مساهمتنا في مناقشة هاذ المشروع قانون المتعلق بتعديل القانون رقم 1.73.255 الصادر في 23 نوفمبر 73 المتعلق بتنظيم الصيد البحري، نقول فقط أن هاذ التعديل الذي جاء في هاته المواد فهو تعديل جزئي، وبهم قضايا تتعلق أساسا بملاءمة التشريع الوطني ببعض مقتضيات الاتفاقيات الدولية، وكذلك أيضا في تلاؤم مع الحملات التي تجريها بعض الهيئات المتخصصة في محاربة هذا النوع من الشباك وهذا النوع من الصيد.

إلا أنه نعتقد رغم إيجابيات هاذ الأمر، والتي هو أساسي والذي يحافظ على التنوع البيولوجي أيضا، ويحقق الانسجام ديال المغرب كبلد متطور وكبلد حديث مع التوجهات الكبرى في مجال الصيد البحري، إلا أنه هذ ه العادة التي دأب عليها المشرع المغربي بصفة عامة وهو التعديلات الجزئية، كان طرحنا ذلك في اللجنة، كان من الممكن أن يكون هذا المشروع مناسبة لإضافة عدة قضايا خاصة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية المتعلقة بالصيد البحري وكذلك الصيد في أعالي البحار، في إطار الاتفاقيات التي أجراها المغرب مع مجموعة من البلدان في هذا المجال، وكذلك في إطار تدبير كل القضايا المتعلقة بهذا الصيد، خاصة فيما يتعلق بمجال الرخص التي ما تذاكرناش عليها، رغم إيجابيات هاذ المشروع الجزئي، فكان من المفروض أن يكون أكثر شمولية وكانت فرصة...

رغم تجاوبنا مع هذا المشروع، فإننا نتمنى من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مقترحاتنا بالتفكير في تعميق النقاش في هذا المشروع، وتوسيعه ليشمل قضايا أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، إذن ننتقل للتصويت على مواد

المشروع:

العائمة المنجرفة، وكذلك مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية حول المحافظة على حوتيات البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة الأطلسية المحاذية، والتزام المغرب داخل اللجنة الدولية لمصايد سمك التونة في المحيط الأطلسي بالقضاء على الشباك العائمة المنجرفة ابتداء من يناير 2012.

ونظرا لكل ما سبق، فإننا نعتبر أن هذا المشروع قانون يشكل لبنة أساسية في برامج تأهيل قطاع الصيد البحري، خصوصا وأنه جاء بإجراءات مواكبة تتمثل في إحصاء مستعملي الشباك المنجرفة على طريق التصريح لدى مندوب الصيد البحري خلال 4 أشهر ابتداء من تاريخ نشر النص التطبيقي، وكذا التعويض المادي للمستعملين والدورات التكوينية من أجل تمكين البحارة من التوجه نحو وسائل صيد أكثر انتقائية.

السيد الرئيس،

إذا كنا في فريق الأصالة والمعاصرة نتمن هذا المشروع، فإننا نعتبر عن تخوفنا من الصعوبات التي قد تعترض عملية إدماج البحارة للعمل على متن سفن أخرى لا تستعمل الشباك العائمة المنجرفة، ومن طرق التعويض المادي للمستعملين، خصوصا ونحن نعلم أن المبلغ الإجمالي للتعويض محدد سلفا، بينما سيتم إحصاء المستعملين للشباك المنجرفة خلال أربعة أشهر ابتداء من تاريخ نشر النص التطبيقي الذي لا نعلم متى سيصدر، كما نتساءل عن طريقة إجراء الدورات التكوينية ومعايير الاستفادة منها، وعن الكيفية التي ستتم بها عملية التعويض عن المغادرة الطوعية.

وفي نفس السياق، السيد الرئيس، نطالب الحكومة بضرورة الإسراع بإخراج مدونة الصيد التي أشار لها السيد الوزير خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري في إطار قانون المالية 2010 إلى أن وزارته منكبة على إعداد مشروع مدونة، يأخذ بعين الاعتبار جميع الإشكاليات والمتغيرات التي يعرفها قطاع الصيد البحري. نلتمكم، السيد الرئيس، بعض التصورات والملاحظات لفريق الأصالة والمعاصرة حول هذا المشروع قانون، الذي لا يسعنا إلا أن نتفاعل معه بشكل إيجابي، ونزكي جو الإجماع الذي ساد مناقشته في اللجنة المختصة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المادة الأولى والثانية والثالثة: أظن هناك إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 19.07 يغير ويتم بموجبه الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 شوال 1393 الموافق ل 23 نونبر 1973 المتعلق بتنظيم الصيد البحري.

شكرا.

نتنقل للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.07 يتعلق بالمناطق المحمية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية، إذن الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا الحكومة.

#### السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيداتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر مشروع القانون المتعلق بالمناطق المحمية في قراءة ثانية، هذا المشروع حظي بالنظر بمجلسكم الموقر وأدخل عليه التعديلات المطلوبة، ثم بعد ذلك أحيل على مجلس النواب ليحظى كذلك من طرفهم بنفس الاهتمام الذي كان للسادة المستشارين أعضاء لجنة الفلاحة، في مجلس النواب أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، وتقدموا في مجلس النواب بعدة اقتراحات تعديلات على بعض مقتضياته.

الحكومة في إطار التعامل الإيجابي مع كل ما يطور وما يوجد

نصوصنا التشريعية، بالفعل قبلت واحد المجموعة ديال التعديلات في

مجلس النواب، لأنها تتوصل إلى أن المشروع يتمن من الناحية اللغوية

ويكون سليم، ولذلك همت هذه التعديلات اللي غادي نجرّد عليكـم

تفصيل وجرّد مختلف أنواع النباتات والحيوانات على مستوى بعض

مواد المشروع للمزيد من التوضيح.

ثانيا همت إلى جانب التعديلات اللي درتوها فيما يتعلق بتكييف

العقوبات حسب طبيعة وخطورة المخالفات، هم الأمر كذلك بعض

التعديلات في هذا الأمر.

أما باقي التعديلات فهي تعديلات همت الصياغة، وذلك بتعويض

بعض المصطلحات بأخرى أكثر دقة، وحذف بعض التكرارات.

بعد عرض هذه التعديلات على لجنة القطاعات الفلاحية تعاملت

معها وتعامل معها السادة المستشارين كذلك بشكل إيجابي، وصادقوا

على المشروع بالإجماع.

لذلك ندعو مجلسكم الموقر إلى نفس التعامل الإيجابي مع النص

والمصادقة على المشروع، ولجلسكم واسع النظر.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن الكلمة لمقرر اللجنة، إذن وزع.

الكلمة عن فرق الأغلبية، كذلك عند فرق المعارضة.

إذن نتنقل للتصويت على مواد المشروع المحال على المجلس من مجلس

النواب في إطار قراءة ثانية.

إذن أعرض المواد للتصويت من 1 إلى المادة 41: الإجماع.

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 22.07 يتعلق

بالمناطق المحمية في إطار قراءة ثانية.

شكرا على انتباهكم، ورفعت الجلسة.